

اثر قروض ريف وإسهامها
في التشغيل
وتحفيز الاهتمام بالزراعة

بين عامي 2011 و2015

إعداد

نظام عطايا

دائرة البحث والتطوير - شركة ريف

مقدمة

تأتي هذه الدراسة في سياق توجهات الشركة وسعيها الدائم والمثابر لصيانة وتحسين وتعزيز الأثر التنموي للمشاريع الممولة في الريف الفلسطيني من قبل الشركة وتحديدًا المشاريع الزراعية وخصوصًا في مجال الإسهام في التشغيل ومكافحة البطالة، بالإضافة إلى دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى إعادة الاعتبار للزراعة كقطاع اقتصادي استراتيجي وريادي من خلال تشجيع وتحفيز العمل والاستثمار فيها ، وذلك لما للزراعة من أهمية ودور محوري في حياة الريف وفي الحياة الفلسطينية بشكل عام، وهذا في ظل اتساع وتعمق حالة التهميش التي يعيشها العاملون في هذا القطاع وازدياد معدلات البطالة والفقر في أوساطهم، حيث أشار تقرير الفقر الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حزيران 2012، بأن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية وفقًا لأنماط الاستهلاك لدى الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل في 2011 تبلغ 34.1%، وتبلغ هذه النسبة وفقًا للدخل لدى الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل في 2011 أكثر من 62% ، أما نسبة الفقر المدقع لدى هؤلاء فقد وصلت إلى 48.4% ، ويبدو ان هذه النسب قد ارتفعت في السنوات الثلاثة الاخيرة في ظل الارتفاع المضطرب في نسب الفقر والبطالة بشكل عام حيث تجاوزت نسبة الفقر وفقًا للدخل ال 50% كما وتجاوزت نسبة البطالة ال 27% ، وتشير المعطيات المختلفة بان هذه النسب قد تركزت بشكل اساسي وبمستوى مرتفع اكثر ضمن العاملين في الزراعة على وجه التحديد.

ولهذا تأتي هذه الدراسة لتحديث الدراسة التي أجريت في 2013 والتي كانت بدورها تحديث لدراسة اجريت في 2011 وبالتالي فإنها تستهدف التعرف على التغير والتطور في مدى ومستوى إسهام قروض شركة ريف في التشغيل الذاتي والمأجور في المشاريع الممولة وبالتالي الإسهام في تأمين الدخل واحتياجات الأسرة الأساسية، بالإضافة إلى التعرف على التغير في مدى إسهام هذا التمويل المقدم من الشركة في تحفيز وإعادة تحفيز وتشجيع الاهتمام بالزراعة من خلال العودة للعمل والاستثمار فيها.

منهجية الدراسة

- 1- تم اعتماد الاستبيان كوسيلة وأداة للحصول على البيانات من الميدان، حيث تم إعداد هذا الاستبيان بالاستناد إلى الفرضيات والمؤشرات الرئيسية للدراسة ، وقد تم اختباره ميدانيا وتعديله على ضوء نتائج الاختبار.
- 2- اعتمدت القروض الزراعية النشطة لدى شركة ريف وحتى تاريخ 2015/4/30 والبالغ عددها 1,433 قرص كمجتمع للبحث.
- 3- تم اعتماد نفس الاستبيان السابق في 2013 ، وذلك بعد مراجعته وتدقيقه واختباره.
- 4- تم فرز عينة عشوائية منتظمة نسبتها 5% من مجتمع البحث والتي تشكل 71 قرص/مقترض.
- 5- تم الاتصال مع زيارة وحدات البحث المستهدفة والموزعة على المحافظات المختلفة في الضفة والقطاع.
- 6- تم جمع المعلومات في الفترة الواقعة بين 2015/6/1 – 2015/7/25
- 7- تم تحليل البيانات واستخلاص النتائج والانتهاج من الدراسة واصدارها في اواخر اب 2015

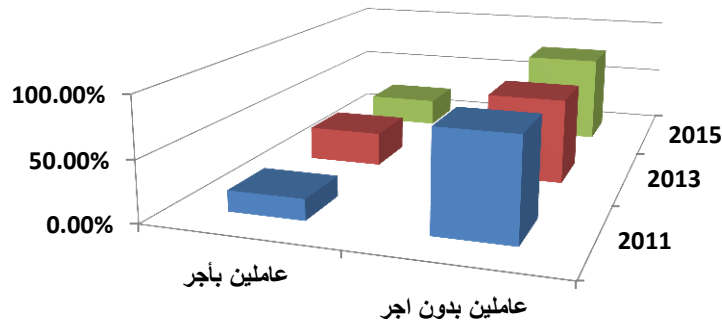
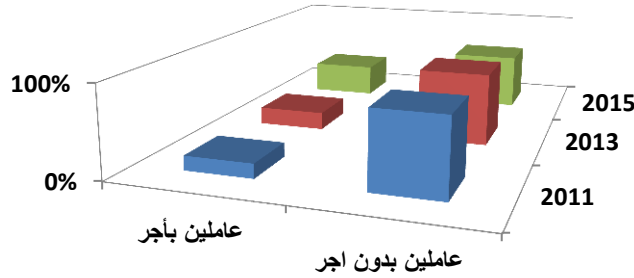
معطيات الدراسة (الجدول والأشكال البيانية)

جدول (1) التوزيع النسبي للمشاريع الممولة من حيث كونها مشاريع كانت قائمة قبل التمويل أم مشاريع جديدة والسنة

| النسبة في 2015 | النسبة في 2013 | النسبة في 2011 | المشاريع الممولة |
|-------------------|-------------------|-------------------|------------------|
| %80 | %83 | %86 | مشاريع قائمة |
| %20 | %17 | %14 | مشاريع جديدة |
| %100 | %100 | %100 | المجموع |

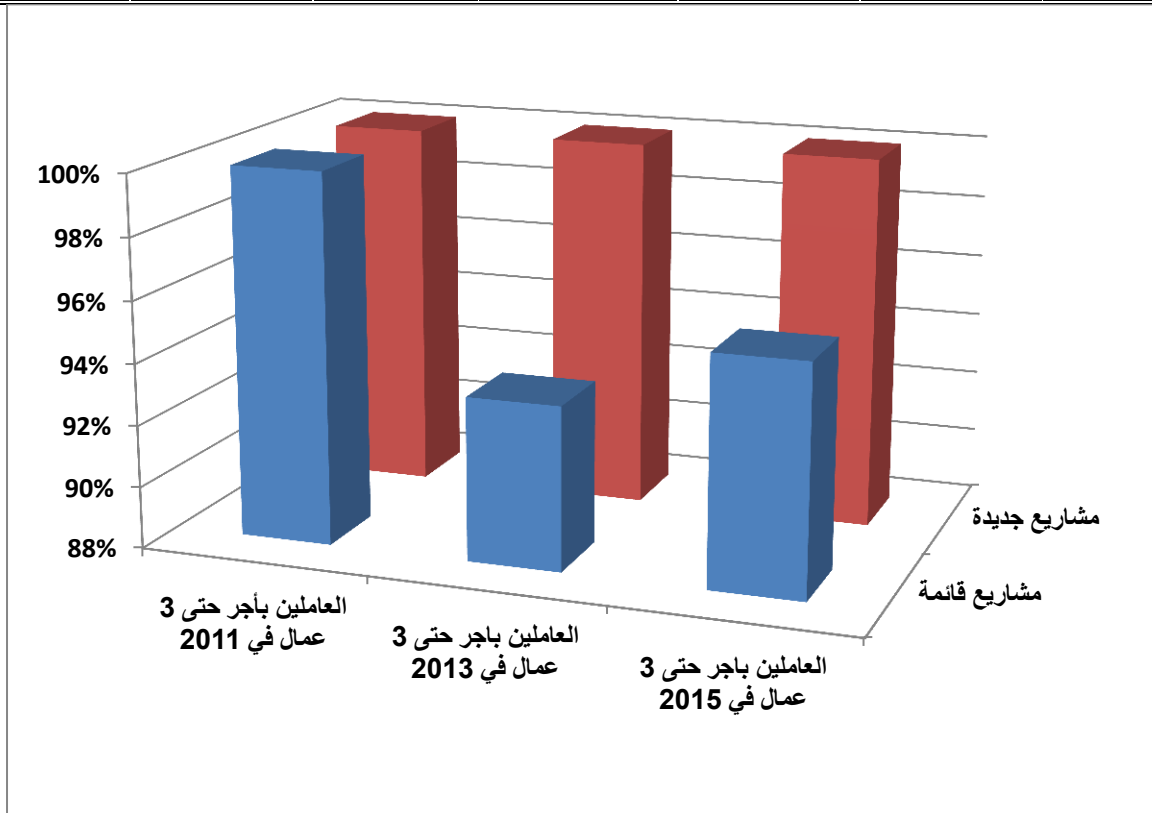
جدول (2) التوزيع النسبي للمشاريع الزراعية الممولة (القائمة والجديدة) حسب طبيعة العاملين في هذه المشاريع (عاملين باجر وبدون اجر) والسنة

| نسبة العاملين في عام 2015 | | نسبة العاملين في عام 2013 | | نسبة العاملين في عام 2011 | | |
|------------------------------|----------------|------------------------------|----------------|------------------------------|----------------|--------------|
| عاملين بدون اجر | عاملين باجر | عاملين بدون اجر | عاملين باجر | عاملين بدون اجر | عاملين باجر | |
| %63 | %37 | %80.3 | %19.7 | %84 | %16 | مشاريع قائمة |
| %76 | %24 | %71.4 | %28.6 | %82.6 | %17.4 | مشاريع جديدة |



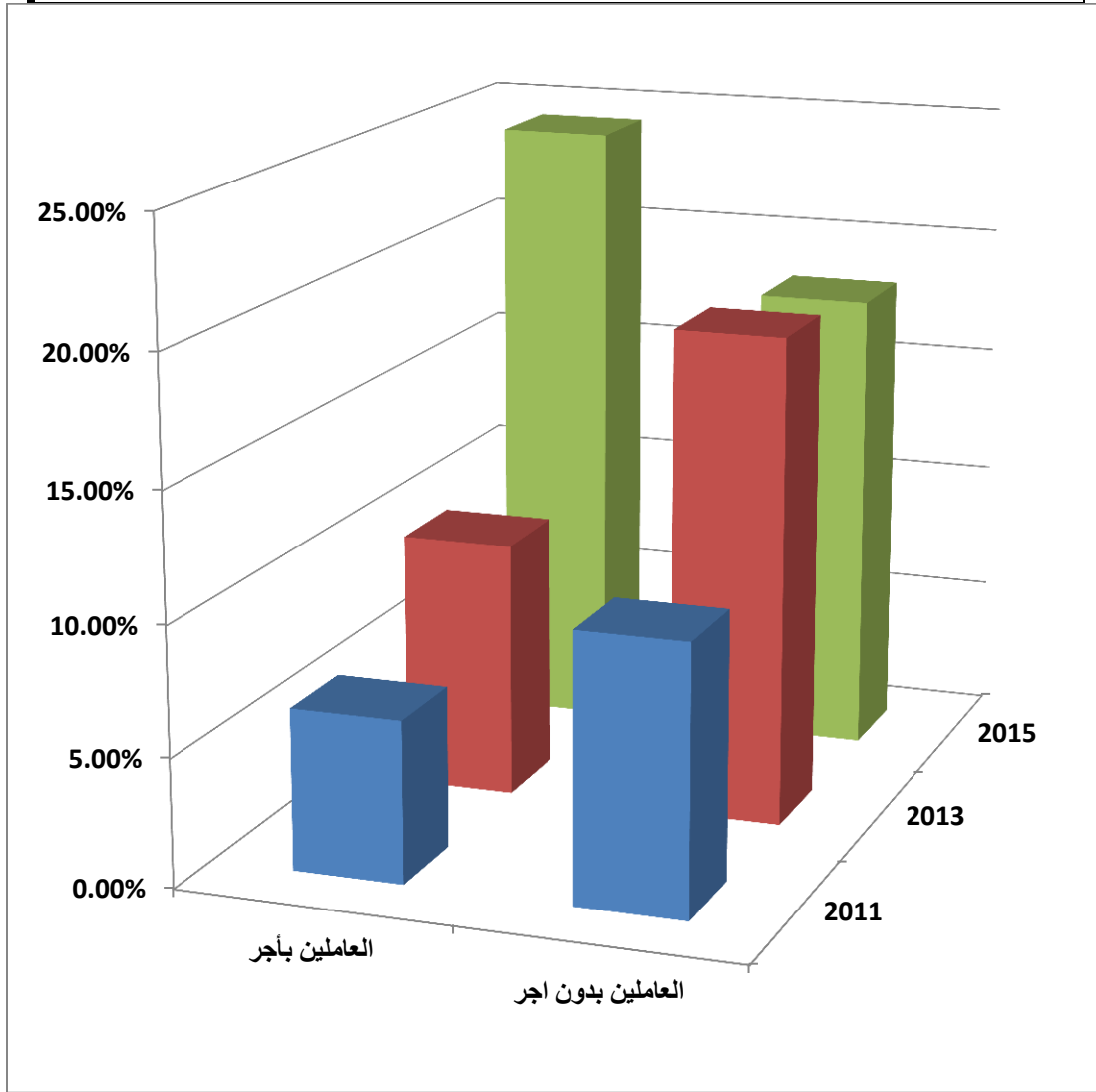
جدول (3) التوزيع النسبي للمشاريع الزراعية الممولة (القائمة والجديدة) حسب عدد العاملين في هذه المشاريع والسنة

| عدد العاملين في عام 2011 | | | | | | |
|--------------------------|----------|-----------|-------------------|----------|-----------|--------------|
| عدد العاملين بدون اجر | | | عدد العاملين باجر | | | |
| أكثر من 3 عمال | 3-2 عمال | عامل واحد | أكثر من 3 عمال | 3-2 عمال | عامل واحد | |
| %10.6 | %36.2 | %53.2 | 0 | %33.3 | %66.7 | مشاريع قائمة |
| %5.3 | %52.6 | %42.1 | 0 | 0 | %100 | مشاريع جديدة |
| عدد العاملين في عام 2013 | | | | | | |
| عدد العاملين بدون اجر | | | عدد العاملين باجر | | | |
| أكثر من 3 عمال | 3-2 عمال | عامل واحد | أكثر من 3 عمال | 3-2 عمال | عامل واحد | |
| %1.7 | %36 | %62.3 | %6.7 | %20 | %73.3 | مشاريع قائمة |
| 0 | %60 | %40 | 0 | %25 | %75 | مشاريع جديدة |
| عدد العاملين في عام 2015 | | | | | | |
| عدد العاملين بدون اجر | | | عدد العاملين باجر | | | |
| أكثر من 3 عمال | 3-2 عمال | عامل واحد | أكثر من 3 عمال | 3-2 عمال | عامل واحد | |
| %2.1 | %44.7 | %53.2 | %4.6 | %59 | %36.4 | مشاريع قائمة |
| %0 | %57.1 | %42.9 | %0 | %14.3 | %85.7 | مشاريع جديدة |



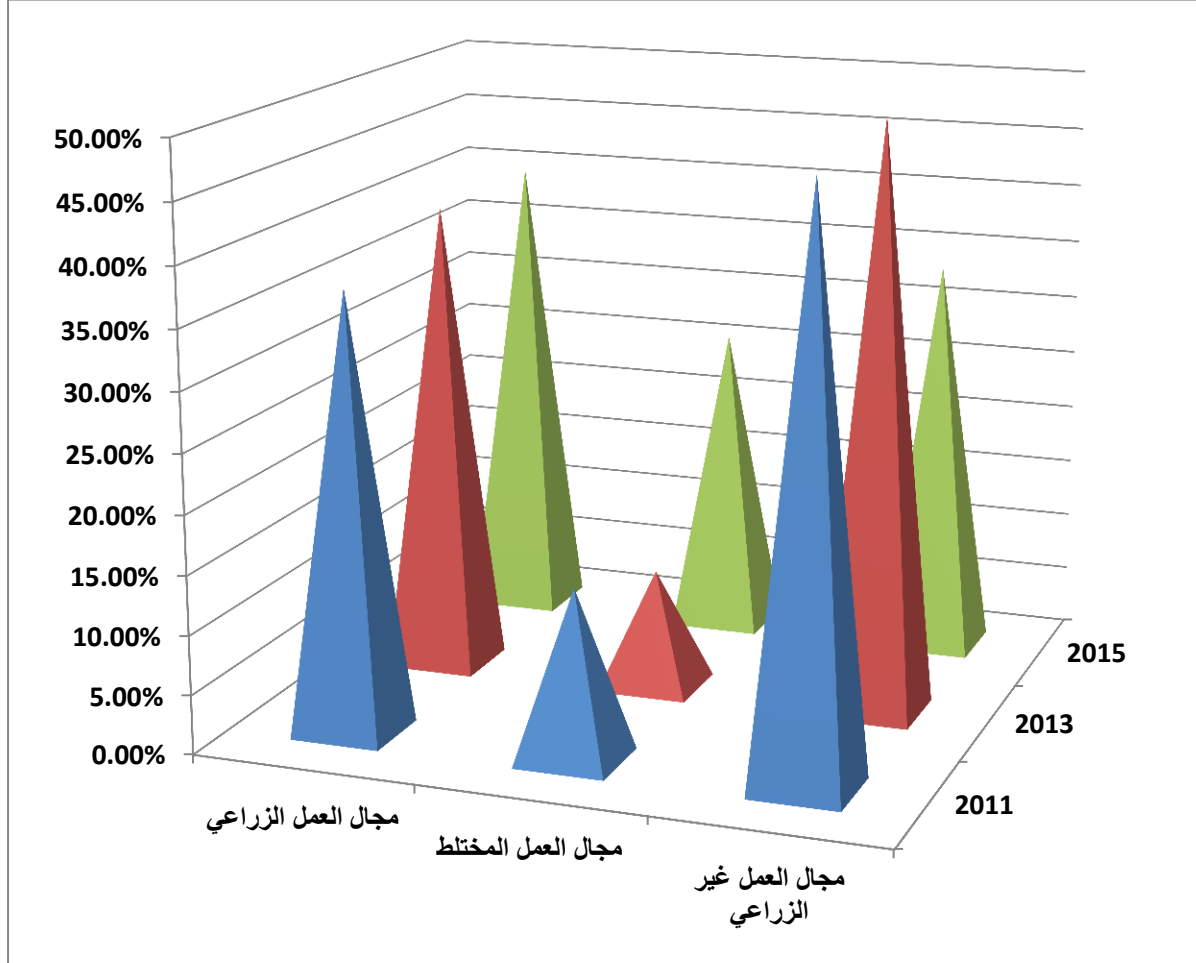
جدول (4) التوزيع النسبي للزيادة في العمالة في المشاريع الزراعية القائمة بعد حصولها على التمويل من شركة ريف ، حسب نوع هذه العمالة والسنة

| نوع العمالة | نسبة الزيادة في 2011 | نسبة الزيادة في 2013 | نسبة الزيادة في 2015 |
|-------------------|----------------------|----------------------|----------------------|
| العاملين بأجر | %6.3 | %10 | %24.3 |
| العاملين بدون اجر | %10.4 | %19 | %18.2 |



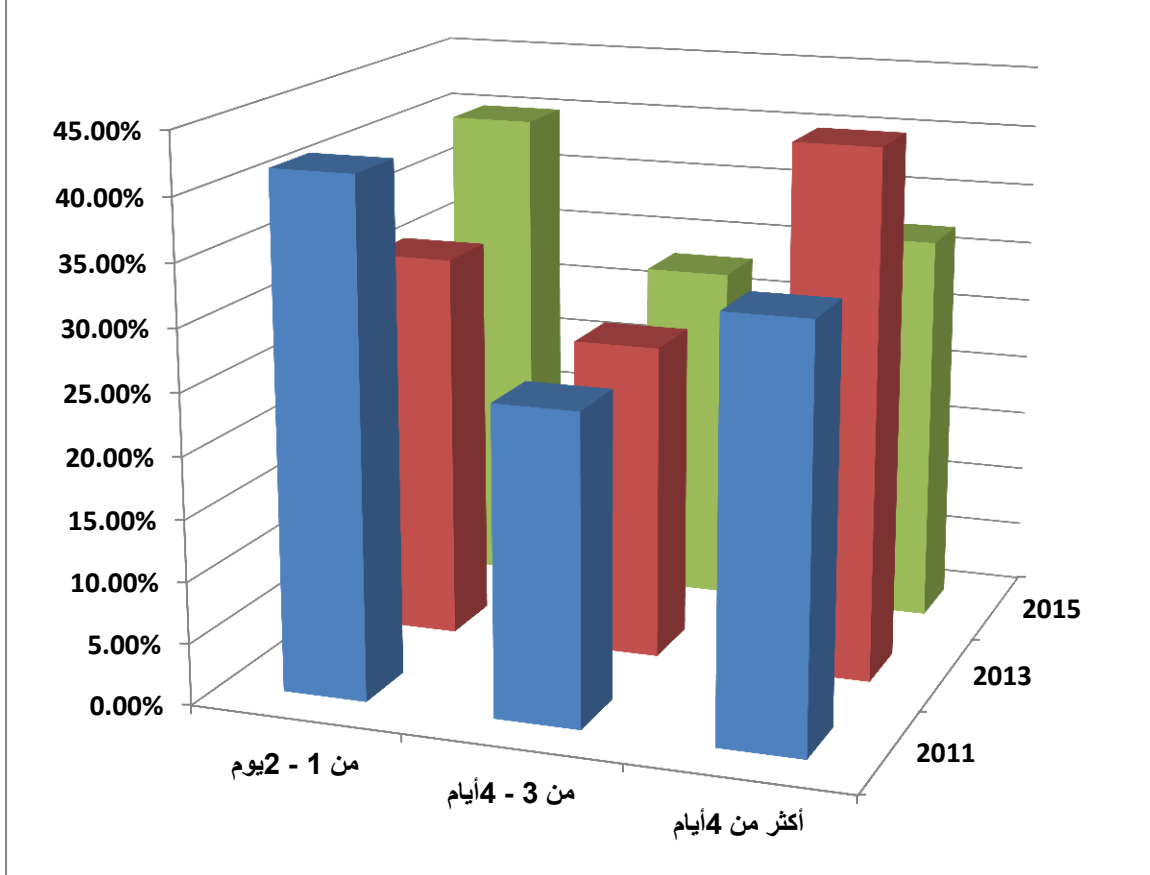
جدول (5) التوزيع النسبي لأصحاب المشاريع الزراعية الممولة من شركة ريف،
حسب مجال العمل الذين كانوا يعملون فيه قبل حصولهم على القروض من
الشركة والسنة

| النسبة في 2015 | النسبة في 2013 | النسبة في 2011 | مجال العمل |
|-------------------|-------------------|-------------------|--------------------|
| %40 | %40 | %37.1 | مجال عمل زراعي |
| %26.2 | %10 | %14.3 | مجال عمل مختلط |
| %33.8 | %50 | %48.6 | مجال عمل غير زراعي |
| %100 | %100 | %100 | المجموع |



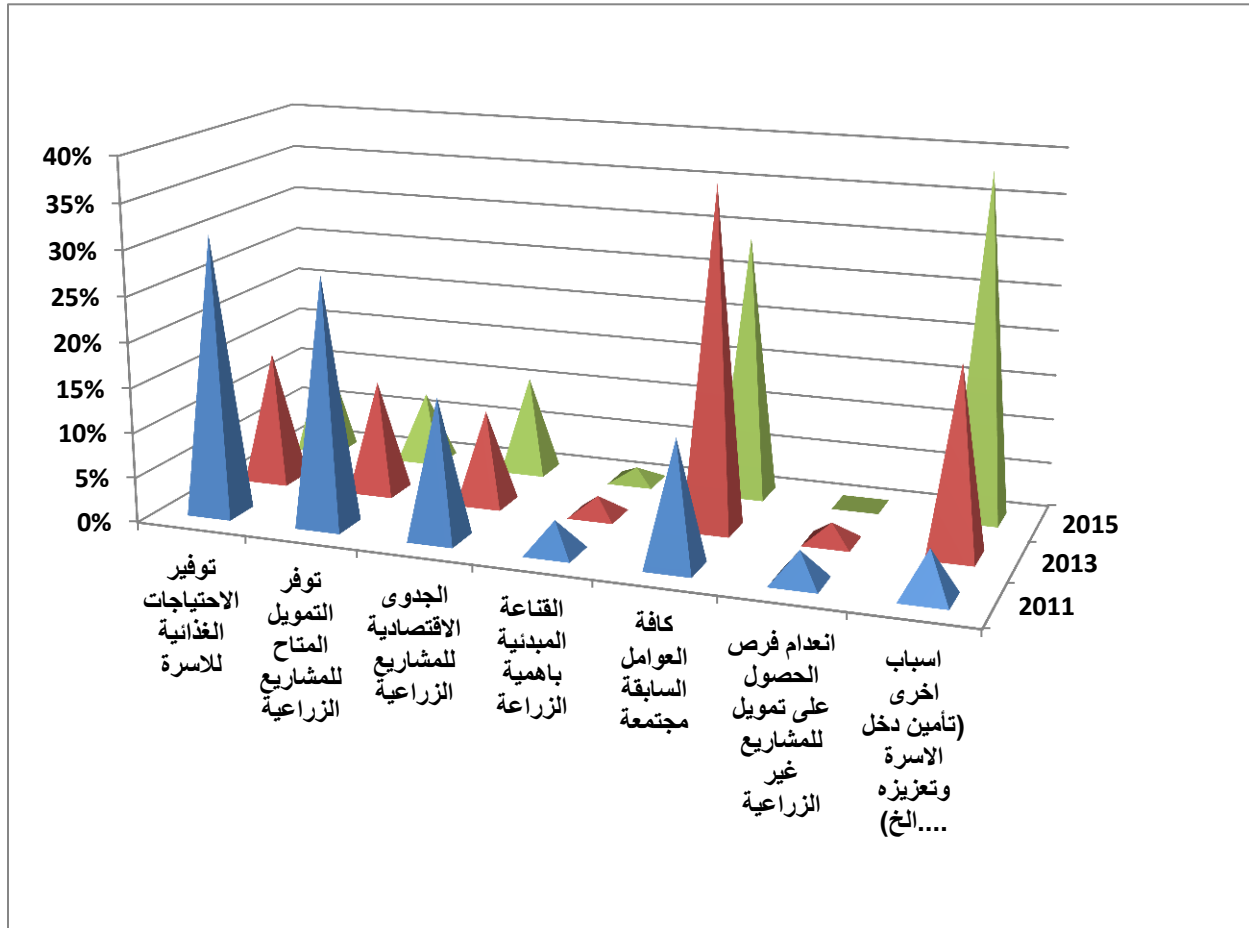
جدول (6) التوزيع النسبي لأصحاب المشاريع الزراعية الممولة من شركة ريف، حسب عدد الأيام/أسبوعيا التي كانوا يعملون فيها في الزراعة قبل حصولهم على قروض من الشركة والسنة

| النسبة في 2015 | النسبة في 2013 | النسبة في 2011 | عدد أيام العمل في الأسبوع |
|-------------------|-------------------|-------------------|------------------------------|
| %40 | %31.5 | %41.6 | من 1 - 2 يوم |
| %28 | %25.7 | %25 | من 3 - 4 أيام |
| %32 | %42.8 | %33.4 | أكثر من 4 أيام |
| %100 | %100 | %100 | المجموع |



جدول (7) التوزيع النسبي لأصحاب المشاريع الزراعية الممولة من شركة ريف، حسب السبب الرئيسي الذي دفعهم لإقامة مشروع زراعي والعمل فيه والسنة.

| النسبة في 2015 | النسبة في 2013 | النسبة في 2011 | السبب الرئيسي |
|----------------|----------------|----------------|--------------------------------------------------------|
| %12.3 | %14.6 | %31 | توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة |
| %7.7 | %12.5 | %27.6 | توفر التمويل المتاح للمشاريع الزراعية |
| %10.8 | %10.4 | %15.5 | وجود جدوى اقتصادية للمشاريع الزراعية والعمل فيها |
| %1.5 | %2.1 | %3.5 | القناعة المبدئية بأهمية الزراعة |
| %29.3 | %37.5 | %13.8 | كافة العوامل السابقة مجتمعة |
| %0 | %2.1 | %3.4 | انعدام فرص الحصول على تمويل للمشاريع غير الزراعية |
| %38.4 | %20.8 | %5.2 | أسباب وعوامل أخرى (تعزيز الدخل، تأمين دخل للأسرة..الخ) |
| %100 | %100 | %100 | المجموع |



الملخص التنفيذي والنتائج الرئيسية

1- بينت معطيات الدراسة المحدثة في 2015 بان 80% من المشاريع الزراعية الممولة من شركة ريف هي مشاريع كانت قائمة قبل التمويل، وبلغت هذه النسبة 83% في 2013 و 86% في 2011، أما المشاريع الجديدة التي نشأت بفعل التمويل فتبلغ نسبتها 20% وفقا لمعطيات 2015 ، اما في 2013 و2011 فبلغت هذه النسبة 17% ، 14% على التوالي.

2- وفقا لمعطيات 2015 فان نسبة المشاريع القائمة التي تشغل حتى 3 عمال مأجورين تبلغ 95.4% ، وبلغت هذه النسبة 93.3% في 2013 ، اما في 2011 فان كل المشاريع القائمة كانت تشغل حتى 3 عمال مأجورين. أما المشاريع الجديدة فتشغل كلها حاليا حتى 3 عمال مأجورين فقط ، أما في 2011 فجميع المشاريع الجديدة كانت تشغل عامل مأجور واحد. وعلى صعيد تشغيل العاملين بدون أجر فان نسبة المشاريع القائمة التي تشغل عامل واحد تبلغ 53.2% والتي تشغل من 2-3 عمال تبلغ 44.7% وبقية المشاريع القائمة تشغل اكثر من 3 عمال ، في حين بلغت هذه النسب في 2013 وعلى التوالي 62.3%، 36% وبقية المشاريع القائمة تشغل أكثر من 3 عمال ، أما في 2011 فبلغت هذه النسب على التوالي 53.2% و 36.2% و 10.6% . وتبلغ نسبة المشاريع الجديدة التي تشغل عامل واحد بدون اجر 42.9% والتي تشغل من 2-3 عمال 57.1%، في حين بلغت هذه النسب في 2013 وعلى التوالي 40% ، و 60% تشغل من 2-3 عمال ، اما في 2011 فبلغت هذه النسب وعلى التوالي 42.1% و 52.6% و 5.3%.

3- تبلغ نسبة العاملين بأجر حاليا في المشاريع الممولة القائمة 37% والعاملين بدون اجر 63% في حين كانت هذه النسب في 2013 على التوالي 19.7% و 80.3% وبلغت في 2011 على التوالي 16% و 84%. أما في المشاريع الجديدة فان نسبة العاملين بأجر حاليا تبلغ 24% ، في حين وصلت هذه النسبة في 2013 الى قرابة 29% ، اما في 2011 فلم تتجاوز هذه النسبة 17.4%.

4- أشارت معطيات الدراسة الميدانية في 2015 بان قروض شركة ريف المقدمة للمشاريع الريفية القائمة قد أسهمت في زيادة عدد العاملين باجر في هذه

المشاريع بنسبة 24.3%، اما في 2013 فلم تتجاوز هذه النسبة ال 10%، وفي 2011 كانت هذه النسبة 6.3%.

5- أما على صعيد العاملين بدون اجر (من أفراد الأسرة) فقد بينت معطيات الدراسة في 2015 بان قروض الشركة المقدمة للمشاريع الريفية القائمة قد أسهمت في زيادة عدد العاملين بدون اجر في هذه المشاريع بنسبة 18.2%، في حين بلغت هذه النسبة 19% في 2013 ، ولم تتجاوز هذه النسبة وفقا لمعطيات 2011 ال 10.4%.

6- بينت معطيات الدراسة في 2015 بان قرابة 34% من أصحاب المشاريع الزراعية الممولة من شركة ريف كانوا يعملون قبل حصولهم على التمويل في مجالات عمل غير زراعية، أما الذين كانوا يعملون في مجال العمل الزراعي فبلغت نسبتهم 40%، ولم تتجاوز نسبة الذين كانوا يعملون في مجال عمل مختلط (في الزراعة وغير الزراعة) ال 26.2%. في حين بلغت هذه النسب في 2013 وعلى التوالي 50%، 40%، 10%. وقد كانت هذه النسب وفقا لمعطيات 2011 وعلى التوالي كما يلي ، 48.6% ، 37.1% ، و 14.3%.

7- أوضحت معطيات الدراسة في 2015 بان 40% من الحاصلين على قروض زراعية من شركة ريف كانوا يعملون في الزراعة قبل حصولهم على هذه القروض من 1-2 يوم/أسبوعيا، والذين كانوا يعملون من 3-4 أيام/أسبوعيا فبلغت نسبتهم 28%، أما الذين يعملون أكثر من 4 أيام في الأسبوع فوصلت نسبتهم الى 32% . اما في 2013 فكانت هذه النسب وعلى التوالي 31.5%، 25.7%، 42.8%. في حين بلغت هذه النسب على التوالي وفقا لمعطيات 2011 كما يلي ، 41.6%، 25%، 33.4%.

8- أشارت معطيات الدراسة الميدانية في 2015 بان 12.3% من الحاصلين على قروض زراعية من شركة ريف يعتبرون بان هدف توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة هو السبب الرئيسي في تشجيعهم لإقامة مشروع زراعي والعمل فيه، 7.7% يعتبرون وجود تمويل متاح للمشاريع الزراعية هو السبب الرئيسي، والذين يعتبرون وجود الجدوى الاقتصادية للمشروع الزراعي هو السبب الرئيسي لإقامة مشروع زراعي والعمل فيه فتبلغ نسبتهم 10.8%، والذين يعتبرون أن القناعة المبدئية بأهمية الزراعة هي السبب الرئيسي الذي حفزهم لإقامة مشروع زراعي والعمل فيه فلم تتجاوز نسبتهم 1.5%، أما نسبة الذين

يعتبرون أن العوامل السابقة مجتمعة تشكل السبب الرئيسي في تشجيعهم لإقامة مشروع زراعي والعمل فيه فتبلغ 29.3%، في حين ان الذين يعتبرون أن السبب الرئيسي وراء إقامة مشروع زراعي والعمل فيه يكمن في انعدام فرص الحصول على تمويل لإقامة مشاريع أخرى غير زراعية فنسبتهم ضئيلة جدا ولا تذكر، أما الذين يعتبرون بان هناك عوامل أخرى فتبلغ نسبتهم 38.4% حيث تتراوح هذه العوامل بين الحاجة إلى تعزيز دخل الأسرة بمداخيل إضافية ، مرورا بمحدودية وانعدام فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المنزلي والإنتاج الذاتي للغذاء وانتهاء بالحاجة لتأمين دخل للأسرة في ظل اعتقال الزوج أو استشهاده الخ . اما في 2013 فبلغت هذه النسب وعلى التوالي 14.6%، 12.5%، 10.4%، 2.1%، 37.5%، 2.1%، 20.8%. وقد كان واقع حال هذه النسب وفقا لمعطيات وبيانات 2011 وعلى التوالي كما يلي ، 31%، 27.6%، 15.5%، 3.5%، 13.8%، 3.4%، 5.2%.

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

على ضوء معطيات ونتائج الدراسة ، فإنه يمكن استخلاص وتركيز العديد من الاستنتاجات والتوصيات حيث يتمثل أبرزها فيما يلي:-

1- بينت نتائج ومؤشرات الدراسة بأن القروض المقدمة من شركة ريف للفلاحين والمزارعين قد أسهمت بشكل جدي وواضح وملحوس في زيادة العمل المأجور في المشاريع الممولة (التي كانت قائمة بالاساس أو المشاريع الجديدة). كما وأسهمت كذلك وبشكل كبير وثابت في زيادة العمل غير مدفوع الأجر (العمل الأسري) وتوسيع قواعد التشغيل الذاتي، وعلى العموم فإن التركيز الأساسي والمؤشر الرئيسي لإسهام قروض ريف في التشغيل يتمثل في نمو واضح في العمل المأجور بالإضافة الى تعزيز وتوسيع التشغيل الذاتي وتوليد مداخيل مستدامة للأسر الريفية والزراعية.

2- يلاحظ من معطيات ونتائج الدراسة المحدثة في 2015 باستمرار اعتماد اغلب المشاريع الزراعية الممولة من شركة ريف (سواء كانت مشاريع قائمة أو جديدة) بالأساس وبنسبة كبيرة على تشغيل العمل الأسري غير مدفوع الأجر بالرغم من تراجع نسبته خلال الفترة بين 2011 و2015 ، وبالمقابل هناك تزايد خلال هذه الفترة في نسبة العمل المأجور في كل من المشاريع الزراعية القائمة والجديدة ، وهناك استمرار لتركز الزيادة في نسبة العمل المأجور بالأساس في المشاريع الزراعية الجديدة ، كما يلاحظ من المعطيات والنتائج بتراجع ما في نسبة المشاريع الزراعية الممولة القائمة وتزايد محدود في نسبة المشاريع الممولة الجديدة خلال الفترة المذكورة . وكشفت المعطيات والنتائج خلال هذه الفترة عن استمرار الحضور الحاسم للمشاريع الصغيرة والتي تشغل حتى 3 عمال فقط (باجر وبدون اجر) ضمن المشاريع الممولة والمستهدفة من شركة ريف.

3- كشفت نتائج الدراسة عن الأثر الواضح لقروض ريف في تشجيع وتحفيز الفلاحين وسكان الريف لإعادة العمل في الزراعة وتشغيل مواردها

المختلفة وإيلاء وتعزيز المزيد من الاهتمام بهذا القطاع الحيوي والمحوري في المناحي المختلفة للحياة الفلسطينية.

4- أبرزت نتائج الدراسة ومؤشراتها الأساسية وبشكل قوي مستوى التأثير الإيجابي الواضح لقروض شركة ريف على تأمين الدخل وتعزيزه للأسرة الريفية وتوفير الاحتياجات الغذائية لها ، الأمر الذي يترتب عليه تعزيز الأمن الغذائي وإعادة الاعتبار لمكانة ودور الزراعة المحوري في هذا المجال (حيث يشكل الأمن الغذائي الوظيفة المركزية والإستراتيجية للزراعة في فلسطين)، ويتضح هذا من حقيقة كون النسبة الأكبر من الحاصلين على قروض زراعية من الشركة يعتبرون أن هدف توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة وتأمين وتعزيز دخلها ما زالت تشكل الأسباب الرئيسية لإقامة المشاريع الزراعية والعمل فيها.

5- كما وتعكس النتائج أيضا الإسهام الكبير للشركة كمتخصص في التمويل الزراعي بالأساس في تعزيز خيارات الفلاحين وتحفيزهم نحو العمل في الزراعة وزيادة قناعتهم بجدواها الاقتصادية والمعيشية وقدرتها على حمايتهم في الأزمات وبالتالي تعزيز عوامل بقائهم وصمودهم.

6- تركيز العمل أكثر على توسيع وزيادة التمويل للمشاريع ذات الإسهام الواضح في مكافحة البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل عبر مشاريع التشغيل الذاتي أو المشاريع التي تشغل عملا مأجورا أو كليهما.

7- تعزيز وتوسيع تمويل المشاريع الزراعية ذات الدور البارز والواضح في تشغيل وتفعيل الموارد الزراعية المحلية وذلك من خلال اعتماد حوافز لهذه المشاريع وخصوصا في مجال مساعدتها ودعمها في مواجهة تداعيات فوضى السوق وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وكذلك مساعدتها في مواجهة مختلف تداعيات التغيرات المناخية، ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تفعيل علاقات الشراكة القائمة مع العديد من مؤسسات التنمية الريفية.

استبيان

إسهام قروض ريف في التشغيل وتحفيز الاهتمام بالزراعة

- 1- هل التمويل الذي حصلت عليه من ريف
 لتطوير مشروع قائم لإقامة مشروع جديد
- 2- إذا كان القرض لتطوير مشروع قائم
• عدد العاملين بأجر ، قبل القرض بعد القرض
• عدد العاملين بدون اجر ، قبل القرض بعد القرض
- 3- إذا كان القرض لإقامة مشروع جديد
• عدد العاملين بأجر
• عدد العاملين بدون اجر
- 4- ما هو مجال عملك قبل الحصول على القرض
وهل هذا العمل ما زال مستمرا نعم لا
ومنذ متى وأنت تعمل في هذا العمل
- 5- هل كان لديك مشروع زراعي قبل الحصول على القرض
 نعم لا
- 6- هل كنت تعمل في الزراعة قبل الحصول على القرض
 نعم لا أحيانا ، عدد أيام العمل الأسبوعية
- 7- ما الذي شجعك للعمل في مشروع زراعي/ أو إقامة مشروع زراعي
 وجود تمويل متاح من ريف للمشروع الزراعي
 الجدوى الاقتصادية العالية للمشاريع الزراعية
 توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة
 توفير مصدر مساند لدخل الأسرة الأساسي
 القناعة المبدئية بأهمية الزراعة في مجمل الحياة الفلسطينية
 كل ما سبق
 انعدام فرص الحصول على تمويل لإقامة مشاريع أخرى
 لأسباب أخرى ، حدد